

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/EDGD/2011/IG.2/5
4 August 2011
ORIGINAL: ARABICالمجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة
الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا
الدورة السابعة

بيروت، ٤-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تمويل التنمية: التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وفي الحد من تأثير الأزمة المالية
والاقتصادية العالمية على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا^(*)

موجز

حققت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقدماً متفاوتاً في القضايا التي نص عليها توافق آراء مونتيري. فقد عمدت بلدان عدة إلى: تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي لأنشطة المصارف لتمكين القطاع المصرفي من لعب دور فعال في تمويل التنمية؛ وإنشاء أسواق أسهم من أجل توفير وعاء إضافي لتعبئة المدخرات المحلية من أجل التنمية؛ وتحسين بيئة الأعمال وتيسير المعاملات الإدارية بهدف تعزيز تدفق الاستثمارات الخارجية؛ وتحسين الإدارة الضريبية لزيادة الإيرادات الحكومية. كما حقق عدد من هذه البلدان تقدماً في مجال تحرير التجارة من أجل تنفيذ التزاماتها في إطار الاتفاقات الدولية والإقليمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة نصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي. وسُجل أيضاً تقدم في خفض الديون الخارجية، نتيجة لاتفاقات على تخفيض هذه الديون توصلت إليها البلدان المدينة مع الجهات الدائنة أو نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في هذه البلدان، مما أدى إلى انخفاض تكلفة خدمة الديون ونسبة هذه التكلفة من الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أنه وبالرغم من هذا التقدم، ما زالت البلدان الأعضاء تواجه العديد من التحديات، ومنها تعويض الخسائر التي تكبدتها أسواق المال بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستعادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تراجع منذ عام ٢٠٠٨، وإعادة تعزيز التجارة الخارجية التي أصابها انعكاسات تأثير الأزمة على أسعار النفط. وفي مجال دعم التعاون المالي والفني من أجل التنمية، واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي تقديم المساعدات الرسمية للتنمية إلى البلدان النامية كمساعدات ثنائية ومن خلال مؤسسات التنمية الإقليمية.

(*) هذا التقرير موجز عن تقرير الإسكوا حول "التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري"، الصادر في تموز/يوليو ٢٠١٠ (E/ESCWA/EDGD/2010/2)، مع تحديث البيانات لتشمل الأرقام المتوفرة عن عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة.....
		<u>الفصل</u>
٣	١٣-٤	أولاً- التقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية.....
٣	٦-٤	ألف- القطاع المصرفي.....
٤	١٢-٧	باء- الإيرادات الضريبية.....
٥	١٣	جيم- أسواق المال.....
٥	٢٨-١٤	ثانياً- التقدم المحرز في تعبئة الموارد الدولية.....
٥	٢١-١٤	ألف- الاستثمار الأجنبي المباشر.....
٧	٢٨-٢٢	باء- تحويلات العاملين.....
٨	٣٦-٢٩	ثالثاً- التقدم المحرز في تعزيز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية.....
٨	٣٣-٢٩	ألف- تحرير التجارة.....
٩	٣٦-٣٤	باء- أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية.....
١٠	٤٥-٣٧	رابعاً- تعزيز التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية: المساعدات الرسمية للتنمية.....
١٢	٥٠-٤٦	خامساً- التقدم المحرز في الدين الخارجي وإدارة الدين.....
١٣	٥٧-٥١	سادساً- تعزيز تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها.....
١٥	٧٥-٥٨	سابعاً- أثر الأزمة المالية على جهود البلدان الأعضاء في تمويل التنمية.....

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عرضاً للتقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تنفيذ توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢، والجهود التي تبذلها هذه البلدان للحد من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية.

٢- وقد تم إعداد هذا العرض بالاستناد إلى التقرير الذي أصدرته الإسكوا عن "التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري"، في عام ٢٠١٠ (E/ESCWA/EDGD/2010/2)، مع تحديث البيانات الواردة فيه لتشمل عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

٣- وجرى استعراض التقدم المحرز في كل من المجالات الرئيسية الستة التي نص عليها توافق آراء مونتيري، وهي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية، وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، وتعزيز التعاون المالي والفني الدولي لأغراض التنمية، والدين الخارجي، ومعالجة المشاكل المنظومية بما فيها تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

أولاً- التقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

ألف- القطاع المصرفي

٤- حققت البلدان الأعضاء تقدماً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩ في مجال تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. فقد شهد القطاع المصرفي نمواً سريعاً، خاصة في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، بفضل الارتفاع الكبير في أسعار النفط وخاصة خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، حيث ارتفع سعر البرميل من حوالي ٥٠ دولاراً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ١٤٠ دولاراً للبرميل في تموز/يوليو ٢٠٠٨، الأمر الذي مكن القطاع المصرفي من لعب دور مهم في تمويل التنمية في تلك البلدان. وقد ساعدت الإجراءات التي اتخذتها البلدان الأعضاء لإصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المصرفي في تحسين أداء هذا القطاع، مما أثر إيجاباً على دوره التنموي. وارتفع حجم الودائع من ٧٤٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٤٠ في المائة. أما على المستوى الوطني، فقد ارتفعت ودائع المصارف التجارية في الإمارات العربية المتحدة من حوالي ١٧٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٣٧ في المائة. وفي المملكة العربية السعودية، ارتفعت هذه الودائع من ١٩١ مليار دولار إلى حوالي ٢٥١ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبلغت الودائع في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حوالي ٤٧ في المائة من إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية في البلدان الأعضاء.

٥- كذلك ارتفعت قيمة القروض والتسهيلات التي قدمتها المصارف التجارية في البلدان الأعضاء من ٧١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠٠٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٤١ في المائة. وفي عام ٢٠٠٩، بلغ نصيب القطاع الخاص من هذه القروض أعلى نسبة في كل من الكويت (٩٣ في

المائة)، وعمان (٩٢ في المائة)، ثم قطر (٧٨ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٧٦ في المائة)، والعراق (٥٣ في المائة)، واليمن (٤٣ في المائة). أما المتوسط العام لنصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للبلدان الأعضاء فقد بلغ حوالي ٧٢,٦ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩.

٦- وارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من ٩٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبعبارة كانت الأسواق المالية قد حققت تقدماً غير مسبوق قبل الأزمة المالية العالمية حيث وصلت قيمتها السوقية إلى ٢٥٨ ١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، انخفضت هذه القيمة إلى حوالي ٦٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٤٥ في المائة. وقد عوضت هذه الأسواق بعض خسائرها في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، حيث ارتفعت قيمتها السوقية بنسبة ١٨ في المائة فوصلت إلى نحو ٨٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ٩٠٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٠. وعلى المستوى الوطني، سجل أكبر انخفاض بسبب الأزمة المالية العالمية بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في أسواق كل من دبي (٥٤ في المائة)، والمملكة العربية السعودية (٥٣ في المائة)، والكويت (٤٨ في المائة).

باء- الإيرادات الضريبية

٧- حققت الإيرادات الضريبية تقدماً سريعاً في بعض البلدان الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ففي الأردن، بلغت نسبة نمو الإيرادات الضريبية حوالي ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧. وبالرغم من الانخفاض الذي سجل في نمو هذه الإيرادات في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ حوالي ٤ في المائة، إلا أن معدل هذا النمو بقي أعلى مما كان عليه في عام ٢٠٠٧.

٨- وفي لبنان، اتخذت الإيرادات الضريبية منحى تصاعدياً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، حيث ارتفعت من ٣,٧ مليارات دولار إلى حوالي ٤,٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٣٠ في المائة، ووصلت إلى حوالي ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٢٥ في المائة.

٩- وفي عُمان، ارتفعت قيمة الإيرادات الضريبية من حوالي ١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٦ في المائة، لترتفع مجدداً إلى حوالي ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

١٠- وفي الكويت، ارتفعت الإيرادات الضريبية من ١,٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٤ في المائة. إلا أن قيمة هذه الإيرادات انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٢ مليار دولار، أي بنسبة ٧,٥ في المائة.

١١- وفي البلدان الأعضاء ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، لعبت الإيرادات الضريبية التي تشكل جزءاً مهماً من إجمالي الإيرادات الحكومية دوراً مهماً. وسعت هذه البلدان إلى توسيع قاعدتها الضريبية وتحسين الجباية وإصلاح الهيئات المسؤولة عن الضرائب. وتمثل الإيرادات الضريبية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بحوالي ١٨ في المائة في مصر و ١٧ في المائة في لبنان، في حين لا تمثل هذه الإيرادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلا نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٣ في المائة في البحرين، وحوالي ٧ في المائة في المملكة العربية السعودية، وحوالي ١٢ في المائة في قطر. وفي الكويت، لا تزيد

هذه النسبة عن ١,٢ في المائة. وهكذا يمكن القول إن الإيرادات الضريبية في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً تلعب دوراً أهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

١٢- وقد أدى التحسن في الإيرادات الضريبية إلى زيادة في الإيرادات العامة، حيث ارتفعت هذه الإيرادات بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ في مصر من ٣١,٥ مليار دولار إلى ٥١ مليار دولار، وفي الجمهورية العربية السورية من ٩,٢ مليارات دولار إلى ١١,٣ مليار دولار، وفي لبنان من ٦ مليارات دولار إلى حوالي ٨ مليارات دولار، وفي السودان من ٩,٢ مليارات دولار إلى حوالي ١١,٥ مليار دولار، بينما انخفضت في اليمن من ٧,٢ مليارات دولار إلى ٦,٣ مليارات دولار، أي بنسبة ١٢,٥ في المائة، وذلك بسبب الانخفاض في إيرادات النفط الناتج عن انخفاض الأسعار متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

جيم - أسواق المال

١٣- لم تلعب أسواق المال العربية دوراً مهماً في تمويل التنمية، خاصة في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، وذلك نظراً لضعف هذه الأسواق من جهة ومحدودية عدد الشركات من جهة أخرى. وبالتالي لم تستطع هذه الأسواق جذب مدخرات مهمة، حيث لا يزال عدد محدود من الشركات يسيطر على أداء هذه الأسواق ويؤثر عليه. كما أن الأزمة المالية العالمية أثرت بشكل كبير على أداء هذه الأسواق، الأمر الذي حد من قدراتها على أداء دور تنموي في عدد من البلدان الأعضاء. بالإضافة إلى أن حداثة عدد من هذه الأسواق وعدم اكتمال نموها وتطورها من العوامل التي تشكل تحدياً لقدرة هذه الأسواق على جذب المدخرات من ناحية، وتمويل التنمية من ناحية أخرى.

ثانياً - التقدم المحرز في تعبئة الموارد الدولية

ألف - الاستثمار الأجنبي المباشر

١٤- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تمويل التنمية في مختلف بلدان العالم وخاصة البلدان النامية. ويأتي هذا الدور من كون الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر على العنصر المالي رغم أهميته، بل يتعداه ليصل إلى جلب التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتطورة، الأمر الذي يرفع جودة المنتجات وفي الوقت نفسه يقلل التكلفة مما يعزز القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق العالمية. كما أن شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على فتح أسواق تصدير جديدة، مما يساهم في تعزيز صادرات البلد المضيف لهذه الاستثمارات. ونظراً لأهمية هذا النوع من الاستثمار، تتسابق بلدان العالم في تقديم التسهيلات والحوافز التي تشجع على زيادة نصيبها من التدفق العالمي لهذا الاستثمار.

١٥- وقد اتخذت البلدان الأعضاء في الإسكوا، كغيرها من البلدان النامية، خلال السنوات الماضية إجراءات تؤول إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. فعمدت بلدان عدة إلى خصخصة بعض شركات القطاع العام وبيعها لشركات أجنبية، وإصدار قوانين جديدة تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين بيئة الأعمال وتقليل الإجراءات الرامية إلى تسجيل الشركات، وفتح قطاعات جديدة لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الخصوص، لا بد من الإشارة إلى التقدم الذي حققته كل من المملكة

العربية السعودية وقطر وعمان في مجال تحسين بيئة الأعمال، مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدلات ما قبل الأزمة المالية.

١٦- كذلك اتخذت عدة بلدان أعضاء إجراءات لمحاربة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد، ومنها إصدار قوانين وإنشاء مؤسسات خاصة لمكافحة الفساد والكسب غير المشروع من أجل تحسين المناخ الاستثماري ودعم الجهود لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن ما زالت هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، كما لا تزال مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار في معظم تلك البلدان. ويدل مؤشر الفساد الذي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية لعام ٢٠١٠ إلى أن البلدان الأعضاء حققت تقدماً متفاوتاً في مجال مكافحة الفساد ودعم الشفافية، حيث جاءت قطر في المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ١٩ عالمياً، تلتها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربياً والمرتبة ٢٨ عالمياً، ثم عُمان في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة ٤١ عالمياً. وجاءت البحرين في المرتبة ٤٨ عالمياً وكل من الأردن والمملكة العربية السعودية في المرتبة ٥٠ عالمياً، في حين جاء كل من السودان والعراق واليمن في المرتبات ١٤٦ و ١٧٢ و ١٧٥ عالمياً على التوالي، وهي مراتب متدنية تستلزم اتخاذ البلدان مزيداً من الإجراءات لمكافحة الفساد ودعم الشفافية من أجل تحسين البيئة الاستثمارية ورفع حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن لهذه البلدان الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي حققت تقدماً كبيراً في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري.

١٧- وارتفع نصيب البلدان الأعضاء من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر من ٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ثم إلى ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ و ٨٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ لينخفض إلى ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. كذلك انخفض التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٥٧ مليار دولار في عام ٢٠١٠ جراء الأزمة المالية العالمية. كما أن تدفق هذا الاستثمار لا يزال يتركز في قطاعات محدودة مثل قطاعات النفط والعقارات، في حين كان نصيب قطاعات اقتصادية أخرى مهمة مثل الزراعة والصناعة محدوداً، الأمر الذي حد من الآثار الإيجابية لهذا الاستثمار على اقتصادات البلدان الأعضاء.

١٨- وبالرغم من أن هذا التقدم قد تحقق في أغلب البلدان الأعضاء، لا تزال مجموعة من هذه البلدان لم تحقق التقدم المنشود بزيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر. ففي اليمن، كان تدفق الاستثمار متذبذباً تأثراً بأنشطة شركات النفط، وفي الكويت كان أقل من إمكانية الدولة، وكذلك في الجمهورية العربية السورية بالرغم من التحسن الذي حدث خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

١٩- وقد تركز تدفق هذا الاستثمار في عدد محدود من البلدان وهي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر، وهي البلدان التي تسيطر على أكثر من ٧٦ في المائة من إجمالي التدفق إلى البلدان الأعضاء. أما نصيب البلدين الأقل نمواً، أي السودان واليمن، من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فلم يتعد حوالي ٥ في المائة من إجمالي نصيب البلدان الأعضاء في عام ٢٠٠٨ و ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، علماً بأن كلا من السودان واليمن يعتمد بشكل كبير وأكثر من البلدان الأخرى على الموارد الخارجية لتمويل التنمية، وبالتالي فإنهما بحاجة أكبر إلى زيادة نصيبهما من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أما نصيب بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ حوالي ٧١ في المائة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وهذه النسبة

أعلى من المتوسط العالمي الذي بلغ ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، مما يعني من ناحية حسابية أن هذا الاستثمار يلعب دوراً مهماً في تكوين رأس المال الثابت في هذه البلدان وبالتالي في عملية تمويل التنمية.

٢٠- لذلك راكمت عدة بلدان أعضاء أرصدة مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية، حيث تجاوزت نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي في لبنان مثلاً ٩٨ في المائة، وبلغت في الأردن ٨١ في المائة وهي أعلى من المعدل العالمي الذي بلغ حوالي ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٢١- وحقق لبنان أكبر نسبة للتدفق من إجمالي تكوين رأس المال الثابت بلغت ٦٩ في المائة، تليه المملكة العربية السعودية بنسبة ٤٤ في المائة، والأردن ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. إلا أن الدور التمويلي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء لا يزال محدوداً، حيث يتركز هذا التدفق في قطاع النفط والخدمات في حين ينخفض دوره في قطاعات الزراعة والصناعة.

باء- تحويلات العاملين

٢٢- تعتبر تحويلات العاملين في عدد من البلدان المصدرة للعمالة مصدراً مهماً من المصادر الخارجية لتمويل التنمية وتوفير العملات الأجنبية لتغطية جزء من تكلفة الواردات. وقد سجلت حصيلة تحويلات العاملين في السنوات الأخيرة، خاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن ارتفاعاً ملحوظاً، إلا أن معظمها ذهب للإنفاق الاستهلاكي العائلي مثل المسكن والتعليم والسلع الاستهلاكية، الأمر الذي يحد من دورها التنموي ويقلل من أهميتها كمصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية. كما أن جزءاً كبيراً من هذه التحويلات يتم عن طريق تحويلات عينية غير نقدية، مما يعني أن قيمة التحويلات التي تتم عن طريق القطاع المصرفي هي أقل من الحجم الحقيقي لهذه التحويلات.

٢٣- ومن أهم عوامل إقدام المهاجرين على إجراء تحويلاتهم عن طريق قنوات غير رسمية، عدم الثقة في النظام المصرفي من جهة، وارتفاع تكاليف التحويلات من خلاله من جهة أخرى، مما يفقد هذا القطاع المصرفي مصدراً مهماً من مصادر توفير العملات الأجنبية.

٢٤- وتكتسب تحويلات العاملين المهاجرين أهمية زائدة في بعض البلدان، كالأردن واليمن، حيث يفوق حجمها حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أنها قد تكون المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل التنمية. واحتلت مصر المرتبة الأولى بين البلدان الأعضاء من حيث تحويلات العاملين المهاجرين حيث بلغت في عام ٢٠٠٨ حوالي ٩,٥ مليارات دولار أي ما نسبته ٤١ في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى البلدان الأعضاء. وجاء لبنان في المرتبة الثانية بقيمة تحويلات بلغت حوالي ٦ مليارات دولار، أي ٢٦ في المائة من إجمالي التحويلات، والأردن في المرتبة الثالثة بقيمة تحويلات بلغت حوالي ٣,٧ مليارات دولار أي ١٦ في المائة من إجمالي التحويلات. وهذا يعني أن ثلاثة بلدان بلغ نصيبها حوالي ٧٣ في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى البلدان الأعضاء في عام ٢٠٠٨، في حين بلغ نصيب البلدين الأقل نمواً، أي السودان واليمن، حوالي ٣,٣ مليارات دولار أي ما يوازي ١٤ في المائة من إجمالي تحويلات العاملين إلى البلدان الأعضاء.

٢٥- أما من حيث نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي، فجاء لبنان في المرتبة الأولى حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٨ بعدما كانت ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. وسُجل هذا الانخفاض نتيجة لارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي بمعدل أعلى من ارتفاع نسبة نمو تحويلات العاملين. وبلغت تلك النسبة في مصر حوالي ٦ في المائة، وفي اليمن حوالي ٥ في المائة، وفي السودان حوالي ٣ في المائة.

٢٦- أما في عام ٢٠٠٩، فقد انخفضت تحويلات العاملين في اليمن إلى حوالي ١,١ مليار دولار أي بنسبة ١٨ في المائة عن عام ٢٠٠٨. وانخفضت هذه التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. واستمر انخفاض تحويلات العاملين في عام ٢٠١٠ إلى مليار دولار، أي بنسبة ١٠ في المائة عن عام ٢٠٠٩، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣ في المائة فقط. وفي الأردن، انخفضت تحويلات العاملين في عام ٢٠٠٩ بنسبة قدرها حوالي ١,٢ في المائة، وفي مصر ارتفعت تحويلات العاملين خلال السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى حوالي ٩,٨ مليارات دولار، أي بنسبة ٢٥ في المائة عن السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويدل ذلك على أن هذه التحويلات لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية، على عكس الحال في اليمن. وتشير الأرقام الأولية إلى استمرار هذا الانخفاض في عام ٢٠١٠. كذلك شكلت تحويلات العاملين في مصر خلال السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ حوالي ٨٩ في المائة من حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٧- وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أن حجم التحويلات المشار إليه هو أقل من حجمها الفعلي، وذلك لأن جزءاً من هذه التحويلات لا يتم من خلال القطاع المصرفي بل يتم إدخاله على هيئة سلع.

٢٨- ولا يزال دور هذه التحويلات في تمويل التنمية محدوداً جداً، حيث إن معظمها ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات مثل التعليم والصحة، أي أن دورها يتركز في التخفيف من حدة الفقر في البلدان المصدرة للعمالة. كما أنها تساهم في تنشيط قطاع الإسكان والعقارات مثلما يحصل في كل من الأردن ولبنان. وحتى تتمكن تحويلات العاملين من لعب دور مهم في تمويل التنمية، لا بد من اتخاذ إجراءات من قبل المؤسسات المالية في البلدان المستقبلة لهذه التحويلات، وإنشاء آليات مالية لإقناع العمال المهاجرين بتحويل أموالهم عن طريق النظام المصرفي، وإيجاد فرص استثمارية ملائمة لحجم هذه التحويلات مع إعطاء ضمانات ضد المصادرة وغيرها من الأخطار غير المالية. كذلك على هذه البلدان توسيع أنشطة القطاع المصرفي في الأماكن الريفية وتسهيل التعاملات المصرفية، والتوسع في أنشطة الشركات والمشاريع الصغيرة لتشجيع المهاجرين على الاستثمار فيها. كذلك على المؤسسات المالية وخاصة المصارف تخفيض تكلفة تحويل الأموال من أجل تشجيع نقل التحويلات من خلال النظام المصرفي.

ثالثاً - التقدم المحرز في تعزيز دور التجارة بوصفها محركاً للتنمية

ألف - تحرير التجارة

٢٩- اتخذت البلدان الأعضاء عدداً من الإجراءات الرامية إلى تحرير قطاع التجارة كجزء مهم من عملية الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها خلال السنوات الماضية في إطار إجراءات انضمام عدد من هذه البلدان إلى منظمة التجارة العالمية. ويتمتع بلدان عدة بانفتاح تجاري، حيث تمثل التجارة الخارجية نسبة عالية من

ناتجها المحلي الإجمالي. ففي عام ٢٠٠٨، مثلت التجارة الخارجية في الإمارات العربية المتحدة حوالي ١٦٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تلتها البحرين بنسبة ١٥٤ في المائة، والأردن في المرتبة الثالثة بنسبة ١١٠ في المائة، وعمان في المرتبة الرابعة بنسبة ١٠١ في المائة، والمملكة العربية السعودية في المرتبة الخامسة بنسبة ٩٠ في المائة. أما في بقية البلدان فبلغت هذه النسبة ٥٣ في المائة في مصر، وحوالي ٦٧ في المائة في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية، بينما لم تتعدّ حوالي ٣٦ في المائة في السودان.

٣٠- وتشير تلك النسب إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تحتل أعلى القائمة من حيث الانفتاح التجاري متمثلاً بنسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي. وتلعب الصادرات دوراً بارزاً في ذلك، وخاصة صادرات النفط التي ارتفعت خلال السنوات الماضية ارتفاعاً ملحوظاً. وفي الإمارات العربية المتحدة، تلعب تجارة إعادة التصدير دوراً مهماً في ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير الأرقام المتعلقة بالبلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، إلى أن ارتفاع حجم التجارة الخارجية يتناسب طردياً مع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي، وهذا يعكس أهمية التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو، كما يعني أن تحرير التجارة أدى إلى زيادة الصادرات وبالتالي إلى تحسين النمو الاقتصادي في تلك المجموعة من البلدان. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فتشير الأرقام إلى أن تذبذب التجارة الخارجية يرتبط مباشرة بتذبذب أسعار النفط، وهذا يعكس الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وحجم التجارة الخارجية في تلك البلدان، وعليه فهي بحاجة ملحة إلى توسيع الجهود الرامية إلى التنوع الاقتصادي الذي يقلل من هيمنة النفط على تجارتها الخارجية.

٣١- وأدى تحرير التجارة في البلدان الأعضاء إلى تكوين نوع من التخصص في الإنتاج، وبالتالي في التصدير، حيث دلت المقارنة بين منتجات هذه البلدان على أن تحرير التجارة شمل أربعة قطاعات هي: المنتجات الزراعية، والمنتجات الغذائية، والصناعات الكيماوية، والصناعات المعدنية. إلا أنه بالرغم من هذا التنوع، لا يزال قطاع النفط يسيطر على التجارة الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

٣٢- وقد ساعد الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٩٩٧) في زيادة جهود تحرير التجارة في البلدان الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات التي تحمل شهادة المنشأ من البلدان العربية. إلا أنه بالرغم من هذه الجهود لا تزال هناك عدة عوامل تقلل من إيجابيات تحرير التجارة الخارجية، ومنها المشاكل الإدارية مثل الوقت الذي يستغرقه تنفيذ العمليات التجارية، وارتفاع كلفة النقل، والقيود غير الجمركية خاصة فيما يتعلق بشهادات المنشأ.

٣٣- كذلك لا يزال عدم تفعيل تجارة الخدمات بين البلدان العربية يعرقل توسيع التجارة الخارجية التي تؤدي بدورها إلى تعزيز النمو الاقتصادي لهذه البلدان. ويتطلب تفعيل تجارة الخدمات عدة إجراءات، منها تحسين البنية التحتية والخدمات الحكومية والخدمات المالية، الأمر الذي يساهم في تعزيز الصادرات وزيادة النمو وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

باء- أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية

٣٤- وأثرت الأزمة المالية العالمية على التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء حيث انخفض حجم هذه التجارة إلى ٩٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٨٧ ١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٣٠ في المائة.

ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض أسعار النفط ابتداءً من النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية. وقد انخفضت قيمة الصادرات الكلية لتلك البلدان إلى ٥٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ مقابل ٨٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٣٧ في المائة، وذلك بسبب الهبوط الكبير في صادرات كل من المملكة العربية السعودية (٤٣ في المائة)، والكويت (٤٠ في المائة)، والإمارات العربية المتحدة (٣٩ في المائة). كذلك شهدت صادرات البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً هبوطاً ولكن بمعدلات أقل، حيث بلغت نسبة الانخفاض في مصر ١٢ في المائة، وفي الأردن ١٧ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية ٣١ في المائة. أما في البلدين الأقل نمواً وهما اليمن والسودان فبلغ الانخفاض معدلات أعلى (٤٤ في المائة و٤٢ في المائة على التوالي)، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط ومداخيله.

٣٥- أما الواردات فكانت نسبة انخفاضها حوالي ١٩ في المائة، أي أقل من نسبة انخفاض الصادرات خلال عام ٢٠٠٩، حيث تراجعت من ٥٦١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٥٤ مليار دولار. وتشير الأرقام السابقة إلى الارتباط الوثيق بين التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء والتطورات في أسواق النفط العالمية، أي أن هذه التجارة تتذبذب طبقاً للتغيرات في أسعار النفط، الأمر الذي ينعكس على استقرار عائدات الصادرات وبالتالي يؤثر سلباً على دورها في النمو الاقتصادي. وتتركز الصادرات والتجارة الخارجية في عدد محدود من البلدان الأعضاء، حيث شكلت صادرات الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي قيمة صادرات البلدان الأعضاء في عام ٢٠٠٩، وكان نصيب المملكة العربية السعودية حوالي ٣٣ في المائة من إجمالي تلك الصادرات.

٣٦- وتعتبر التجارة البينية ضعيفة بالرغم من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ٢٠٠٥، حيث ما زالت نسبة هذه التجارة حوالي ١١ في المائة فقط من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء. ويعني انخفاض معدل التجارة البينية أن الأسباب لا تتعلق فقط بالرسوم الجمركية بل بمعوقات في مجال الإنتاج في تلك البلدان من ناحية وضعف التنوع الاقتصادي من ناحية أخرى. فالنفط يشكل أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي الصادرات وهو يُصدّر في معظمه إلى خارج البلدان الأعضاء، مما يُعتبر عاملاً أساسياً من عوامل انخفاض قيمة التجارة البينية لهذه البلدان. وفي عالم تحرير التجارة، تواجه منتجات البلدان الأعضاء منافسة قوية من قبل منتجات البلدان الأخرى وخاصة في شرق وجنوب آسيا، الأمر الذي يؤكد ضرورة تحسين الجودة وتقليل كلفة الإنتاج من أجل تعزيز تنافسية المنتجات العربية ليس فقط في الأسواق العربية بل أيضاً في الأسواق العالمية. وهذا بدوره يتطلب تركيز سياسة التنوع الاقتصادي على الميزة النسبية التي تتوفر في البلدان الأعضاء مع اتباع وسائل إنتاج وتسويق مجدية.

رابعاً- تعزيز التعاون المالي والفني الدولي من أجل التنمية: المساعدات الرسمية للتنمية

٣٧- تنقسم البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالتعاون المالي إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى البلدان المقدمة لهذه المساعدات سواء للبلدان الأخرى الأعضاء أو للبلدان النامية بصورة عامة، وتضم المجموعة الثانية البلدان المتلقية لهذه المساعدات سواء من البلدان الأعضاء المانحة أو البلدان المانحة الأخرى.

٣٨- فقد قدمت البلدان الأعضاء المانحة، وخاصة الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية، مساعدات هامة لبقية البلدان الأعضاء وللبلدان النامية بصورة عامة، بلغ حجمها التراكمي حوالي

١٣٧ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٩، وكانت حصة المملكة العربية السعودية منها حوالي ٧١ في المائة، وحصة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٢٠ في المائة.

٣٩- وبالرغم من انخفاض قيمة هذه المساعدات عن المستوى الذي كانت عليه في السبعينات من القرن الماضي، إلا أنها لا تزال تعتبر مساعدات مهمة. وقد تضاعفت قيمة هذه المساعدات تقريباً، حيث ارتفعت من ٣,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت إلى ٥,١ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى بين البلدان الأعضاء المانحة حيث بلغت حصتها من إجمالي المساعدات المقدمة للبلدان الأعضاء حوالي ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. لذلك، فإن قيمة المساعدات المقدمة من البلدان الأعضاء كمجموعة قد حققت النسبة التي وضعتها الأمم المتحدة وهي ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي. كما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عالمياً من حيث نسبة المساعدات الرسمية للتنمية المقدمة للبلدان النامية العربية، حيث بلغت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ حوالي ١,١ في المائة من إجمالي الدخل القومي، في حين بلغت هذه النسبة في السويد حوالي ١ في المائة، وهي النسبة الأعلى في بلدان مجموعة المساعدات الرسمية للتنمية.

٤٠- وتشير الإحصاءات إلى أن البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كمجموعة لم تحقق الهدف الذي تعهدت به والقاضي بتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كمساعدة رسمية للتنمية في البلدان النامية، علماً بأن مجموعة الثمانية كانت قد تعهدت في مؤتمر القمة الحادي والثلاثين الذي عُقد في اسكتلندا عام ٢٠٠٥، بزيادة المساعدة الرسمية للتنمية إلى ١٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها الإجراءات التقشفية التي اتخذتها هذه البلدان للحد من آثار الأزمة العالمية، مما أثر سلباً على الجهود الإنمائية للبلدان النامية وعلى جهودها للحد من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. كل ذلك من شأنه أن يعيق جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، خاصة وأن انخفاض المساعدات الرسمية للتنمية ترافق مع انخفاض ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تأثر بالأزمة المالية العالمية.

٤١- ويلاحظ أن البلدان الأعضاء التي تقدم مساعدات هي بلدان نامية تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة ناضبة وهي النفط، لذلك فإن هذه البلدان ما زالت تحتاج إلى استثمارات كبيرة في اقتصاداتها لتلحق بركب البلدان المتقدمة. وتأتي المساعدات المقدمة من البلدان الأعضاء في الإسكوا ضمن جهود التضامن مع بقية البلدان الأعضاء ومع بلدان نامية أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما تمتاز المساعدات المقدمة من البلدان الأعضاء بأنها طويلة الأجل وبتكلفة منخفضة وغير مشروطة، وبأنها تتفق في معظمها على البنية التحتية والخدمات الحكومية مثل الصحة والتعليم، وهي بالتالي تعطي البلدان المتلقية مرونة في استخدام هذه المساعدات طبقاً لأولوياتها الإنمائية، في حين أن كثيراً من المساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة هي مساعدات مشروطة، مما يقلل من مرونة استخدامها من قبل البلدان المتلقية.

٤٢- وتشمل البلدان المتلقية للمساعدات الرسمية للتنمية، البلدان التي يمكن تسميتها ببلدان العجز المالي أو الفجوة الاستثمارية. وقد تلقت هذه المجموعة من البلدان مساعدات رسمية خلال السنوات الماضية سواء من البلدان الأعضاء في الإسكوا أم من البلدان المتقدمة، حيث بلغت قيمة هذه المساعدات حوالي ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ وارتفعت إلى ١٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ١٥ في المائة لتتخفص إلى ١١,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ جراء الأزمة المالية العالمية. أما توزيع المساعدات فيشير إلى أن العراق

احتل المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٨، حيث قُدرت حصته من هذه المساعدات بحوالي ٥٣ في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة، وفلسطين احتلت المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٩ بنسبة بلغت حوالي ٢٧ في المائة.

٤٣- وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المساعدات المقدمة إلى كل من السودان والعراق هي مساعدات إنسانية ولخفض الديون، بينما يوجه الباقي إلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ومن الملاحظ انخفاض حصة اليمن من إجمالي المساعدات المقدمة للبلدان الأعضاء خلال السنوات الماضية، حيث لم يتعد نصيبه ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وذلك بالرغم من حاجة اليمن إلى المساعدات الخارجية، خاصة في ظل تراجع إنتاج النفط الخام من جهة وتباطؤ تدفق تحويلات العاملين من جهة أخرى. ولا شك في أن هذا الانخفاض سيؤثر سلباً على توسيع الخدمات الحكومية خاصة للمناطق الريفية والجهود الرامية إلى خفض نسبة البطالة والفقر.

٤٤- وجاءت فلسطين في المرتبة الأولى من حيث نسبة المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت هذه النسبة حوالي ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨. أما في مصر فكانت أقل من ١ في المائة وفي لبنان حوالي ٣,٦ في المائة. وبصورة عامة، ينحصر تدفق هذه المساعدات في عدد معين من البلدان وهي السودان والعراق وفلسطين. كذلك فإن جزءاً من هذه المساعدات كان بمثابة مساعدات إنسانية أو لخفض الديون، وليس للتنمية، كما هو الحال في العراق. وكان نصيب اليمن من هذه المساعدات قليلاً ليس فقط بالمقارنة مع بقية البلدان الأعضاء بل مع متوسط المساعدات المقدمة للبلدان الأقل نمواً، حيث تشير إحصاءات عام ٢٠٠٨ إلى أن نصيب الفرد في اليمن من المساعدات الرسمية للتنمية كان أقل من ١٣ دولاراً في حين كان المتوسط للبلدان الأقل نمواً حوالي ٣٤ دولاراً للفرد. وارتفعت المساعدات الرسمية للتنمية في البلدان التي تعاني من مشاكل سياسية أو أمنية، أي أن هذه الزيادة لم ترتبط باحتياجات اقتصادية لتحقيق التنمية بل بظروف سياسية وإنسانية.

٤٥- جدير بالذكر أن إنفاق المساعدات الرسمية للتنمية في البلدان المتلقية مطلوب أن يكون على خفض الفقر أكثر منه على البنية التحتية رغم أهميتها.

خامساً- التقدم المحرز في الدين الخارجي وإدارة الدين

٤٦- يؤدي خفض أعباء الدين الخارجي إلى تحرير أموال إضافية يمكن أن تنفق على تمويل التنمية، وعليه فإن الإجراءات التي قامت بها البلدان الأعضاء لتحسين إدارة الدين العام والاتفاق مع البلدان الدائنة على خفض الدين، تعتبر أساسية لتوفير الموارد اللازمة للإنفاق على التنمية. ولهذه الإجراءات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً والتي تعاني من نقص في الموارد المالية، وعليه فإن أي إجراءات تقوم بها هذه البلدان بالتعاون مع البلدان الدائنة لتخفيض الدين تنعكس إيجاباً على جهودها الرامية إلى توفير موارد إضافية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٧- وتشير أرقام الديون الخارجية للبلدان الأعضاء خلال السنوات الماضية إلى أن بعض هذه البلدان قد حقق تقدماً في خفض الدين العام الخارجي. ففي الأردن، انخفض إجمالي الدين الخارجي من حوالي ٧,٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من ارتفاع هذا الدين في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٥,٤ مليارات دولار، فهو يبقى أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٧. ونجحت

الجمهورية العربية السورية في خفض قيمة الدين الخارجي من ٥,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٥,٤ مليارات دولار في عام ٢٠٠٨، واستمر هذا الانخفاض في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي ٤,٧ مليارات دولار. وانخفضت قيمة الدين الخارجي في مصر من ٣٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، ثم ارتفعت إلى حوالي ٣٣,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، ربما بسبب تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد المصري والحاجة إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة تداعيات هذه الأزمة.

٤٨- أما في اليمن، فارتفعت قيمة إجمالي الدين الخارجي إلى حوالي ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩ بعدما كانت ٥,٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧. وسجل أكبر معدل ارتفاع للدين الخارجي العام في السودان، حيث ارتفع من ٣١,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وفي لبنان، استقرت قيمة إجمالي الدين الخارجي عند حوالي ٣٠ مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. ويتبين من تلك الأرقام أن السودان ولبنان ومصر هي أكثر البلدان المدينة خارجياً.

٤٩- ومن حيث نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، يأتي لبنان في المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٩، يليه السودان بنسبة ٥٦ في المائة، والأردن بنسبة ٢٤ في المائة، واليمن بنسبة ٢٠ في المائة.

٥٠- أما المؤشر الآخر المهم الذي يقيس عبء الديون الخارجية فهو نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات. وفي هذا المجال، يأتي لبنان في المرتبة الأولى بنسبة بلغت حوالي ٢٧,٥ في المائة، بينما تقل النسبة عن ٢٠ في المائة في بقية البلدان الأعضاء التي لديها ديون خارجية وهي الأردن والسودان ومصر واليمن. وهذا يشير إلى أن هذه البلدان ليست لديها مشكلة في خدمة الدين العام الخارجي. وبصورة عامة، فإنه باستثناء السودان، والعراق حيث لا توجد أرقام دقيقة عن الدين العام الخارجي، ولبنان حيث يفوق الدين الخارجي ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لا تشكل الديون الخارجية عبئاً على إيرادات الصادرات من السلع والخدمات، وبإمكان الاقتصادات الوطنية تحمل خدمة الديون، وذلك علماً بأن أي تخفيض آخر لهذه الديون سيؤدي بلا شك إلى توفير موارد إضافية من العملة الصعبة يمكن أن تساهم في زيادة الموارد المالية وبالتالي في تمويل التنمية.

سادساً- تعزيز تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية واتساقها

٥١- لا يزال الاقتصاد العالمي يُدار بدرجة كبيرة من قبل البلدان المتقدمة، بالرغم من بعض الإصلاحات التي أجراها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوسيع مشاركة البلدان النامية في إدارة هذا الاقتصاد، فقد ظلت جهود الإصلاح محدودة واقتصرت على بعض البلدان النامية التي يمكن أن يطلق عليها أيضاً البلدان الصاعدة، مثل كوريا الجنوبية وتركيا والصين. وحققت بعض البلدان الصاعدة مثل الهند وتركيا والبرازيل نمواً اقتصادياً أكبر من النمو الذي حققته البلدان المتقدمة في السنوات الماضية، إلا أن مشاركتها في إدارة الاقتصاد العالمي لم تزد بنفس نسبة زيادة مساهمتها في الإنتاج العالمي.

٥٢- وفيما يتعلق بالبلدان الأعضاء في الإسكوا، حصلت المملكة العربية السعودية على عضوية في مجموعة العشرين، مما زاد دورها في إدارة الاقتصاد العالمي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. وترأست مصر اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في صندوق النقد الدولي، التي تُعنى ببحث قضايا السياسة

الرئيسية التي تواجه الصندوق. كذلك تُعتبر بعض البلدان الأعضاء، وخاصة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية من أهم البلدان المصدرة لرأس المال، حيث للصناديق السيادية التي تملكها هذه البلدان استثمارات في مختلف بلدان العالم، وخاصة المتقدمة منها. وقد ساهمت هذه البلدان في إعادة الاستقرار إلى الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

٥٣- وكان مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (نيويورك، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، قد دعا إلى الاستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتحديدًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف تمكينها من التصدي للتحديات المالية وتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، إذ أن حسن إدارة المؤسسات المالية الدولية يساهم في إرساء الاستقرار النقدي والمالي الدولي وبالتالي الاستقرار المالي والنقدي في البلدان المختلفة، وفي توفير المناخ الدولي الملائم للتنمية عبر توفير الموارد المالية اللازمة للبلدان النامية لتمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك دعا المؤتمر إلى زيادة تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية بحيث تحصل هذه البلدان على تمثيل عادل.

٥٤- غير أن هذا لم يكن كافياً إذ لم تتمكن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، من تحقيق التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوطنية التي تقوم بإدارة السياسات المالية والنقدية والتجارية المحلية، مما حال دون رفع كفاءة هذه المؤسسات واختصار الجهد والوقت اللازمين لحل المشاكل الإنمائية. وهناك حاجة إلى إصلاح المؤسسات الوطنية ومحاربة الفساد المالي والإداري لتقوم هذه المؤسسات بدورها بكفاءة وشفافية، الأمر الذي يساعد على توفير موارد مالية إضافية للاستخدام في تمويل التنمية. كذلك لا بد من تعميق التنسيق والتعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية.

٥٥- وصدرت عن المؤتمر مجموعة من التوصيات حول كيفية التعامل مع الآثار الاقتصادية للأزمة العالمية، شملت مختلف القضايا المتعلقة بالحد من آثار الأزمة، ودور الدول والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية في هذا الخصوص، ودور الأمم المتحدة في إدارة الاقتصاد العالمي. وركزت على أهمية التعاون بين البلدان في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية، كل حسب إمكانياته، لعدم تكرار مثل هذه الأزمة مستقبلاً. وشجعت البلدان التي في وسعها اتخاذ إجراءات تشييطية للقطاع المالي على القيام بذلك على أن تضمن الاستدامة المالية في الأجل الطويل. كما أكدت أهمية الحوكمة الرشيدة، ودعت البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتلك التي لم تنضم إليها بعد، على القيام بذلك. وأشارت إلى أهمية دعم التعاون والشراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصارف التنمية الإقليمية والبنك الدولي.

٥٦- وأكدت التوصيات على ضرورة الإسراع في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الرسمية للتنمية في البلدان النامية، ودعت الجهات المانحة إلى تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الرسمية للتنمية، الثنائية والمتعددة الأطراف، بما فيها الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة للوصول إلى تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة رسمية للتنمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥.

٥٧- وخلاصة القول، إن إدارة الاقتصاد العالمي لا تزال في يد البلدان المتقدمة، وما زال دور البلدان النامية محدوداً وغير مؤثر، رغم أن عدداً من البلدان النامية أصبح يلعب دوراً مهماً في الإنتاج والاستثمار العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار عدم الاستقرار. وعليه، لا بد من إعادة التوازن في تمثيل البلدان في

المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية بما يؤدي إلى زيادة الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد العالمي.

سابعاً- أثر الأزمة المالية على جهود البلدان الأعضاء في تمويل التنمية

٥٨- كان التأثير الأكبر للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨ على البلدان الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي وكذلك على البلدان المصدرة الرئيسية للنفط الخام. وقد أثرت هذه الأزمة في البداية على أسواق رأس المال وخاصة الأكثر انفتاحاً على المشاركة الأجنبية، مثل سوقي دبي وأبو ظبي. كذلك تأثرت الأسواق التي تشكل فيها شركات البناء والعقارات والشركات النفطية المرتبطة مباشرة بقطاع النفط والبنوك جزءاً مهماً من المؤشر العام لحركة السوق، أي أن القطاع المالي كان أول قطاع تأثر بالأزمة المالية العالمية. ثم انتقل تأثير الأزمة إلى قطاع التجارة، خاصة في البلدان التي تعتمد على تصدير النفط، حيث أدى الانخفاض السريع والكبير في أسعار النفط إلى انخفاض حاد في قيمة صادرات هذه البلدان. وفي مرحلة لاحقة، تأثرت هذه البلدان بالانخفاض العالمي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة البلدان الرئيسية المستقبلة لهذا الاستثمار.

٥٩- ففي مصر، انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ٨,١ مليارات دولار في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى حوالي ٦,٨ مليارات دولار في السنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي المملكة العربية السعودية، انخفض هذا التدفق من حوالي ٣٩,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٧,٦ في المائة. وفي الأردن، انخفض التدفق بنسبة بلغت حوالي ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وبنسبة ٣٢ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وهكذا، فإن الأرقام الأولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لعام ٢٠١٠ في عدد من البلدان الأعضاء تشير إلى استمرار انخفاض تدفق هذا الاستثمار، مما يؤثر سلباً على قدرة هذه البلدان على تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الصادر عن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

٦٠- كذلك أثرت الأزمة المالية العالمية على تحويلات العاملين التي تعتبر مصدراً مهماً للعملاء الأجنبية في عدد من البلدان الأعضاء. ففي الأردن، انخفضت هذه التحويلات في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٢ في المائة، وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٤ في المائة. أما في مصر، فارتفعت تحويلات العاملين في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٥ في المائة، وارتفعت أيضاً في الربع الأول من عام ٢٠١٠ بنسبة ٦٨ في المائة مقارنة مع الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وبالتالي، فإن تحويلات العاملين في مصر قد تجاوزت آثار الأزمة المالية العالمية، على الأقل فيما يتعلق بعام ٢٠٠٩ والربع الأول من عام ٢٠١٠.

٦١- وكانت آثار الأزمة المالية على أسواق الأسهم في البلدان الأعضاء كبيرة، خاصة في الأشهر الأولى من هذه الأزمة، حيث انخفضت القيمة السوقية لأسواق الأسهم بنسبة ٤٤ في المائة. وبالرغم من ارتفاع هذه القيمة خلال عام ٢٠١٠، إلا أنها ما زالت أقل من قيمتها في عام ٢٠٠٧ بحوالي ٣٠ في المائة، أي أن هذه الأسواق لم تعوض بعد الخسائر التي منيت بها في عام ٢٠٠٨ نتيجة الأزمة المالية العالمية.

٦٢- كذلك أثرت الأزمة المالية العالمية على معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الأعضاء، حيث انخفض متوسط معدل النمو لهذه البلدان كمجموعة إلى ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة نمو بلغت ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٠٨. وكانت البلدان المصدرة الرئيسية للنفط وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية أكثر البلدان تأثراً من حيث النمو الاقتصادي، حيث حققت الإمارات العربية المتحدة والكويت نسب نمو سالبة بلغت (٤,٦-) في المائة.

٦٣- ولمواجهة هذه الأزمة والحد من تأثيرها على الاقتصاد الوطني، اتخذت البلدان الأعضاء العديد من الخطوات لتحفيز الاقتصاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وذلك مباشرة بعد اندلاع الأزمة وقبل انعقاد المؤتمر الدولي. فقامت عدة بلدان، ومنها الكويت ومصر والمملكة العربية السعودية، بتنفيذ خطط وطنية لتحفيز الطلب المحلي من أجل تعويض الانكماش في الطلب الخارجي بسبب الإجراءات النقشفية التي اتخذتها عدة بلدان متقدمة لتخفيف آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاداتها. فقد وضعت المملكة العربية السعودية خطة تحفيزية استثمارية لمدة ٥ سنوات قدرت قيمتها بحوالي ٤٠٠ مليار دولار، وقامت الكويت بزيادة الإنفاق العام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بحوالي ١٠٤ مليارات دولار، في حين أقرت مصر خطة تحفيز للاقتصاد رصدت لها حوالي ٦ مليارات دولار لعام ٢٠٠٩.

٦٤- ولا تزال عدة بلدان أعضاء تعاني من مشكلة المديونية العالية، الأمر الذي حد من قدرتها على اتخاذ إجراءات مالية إضافية للحد من آثار الأزمة المالية العالمية. فقد وصلت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب عالية في كل من السودان والعراق ولبنان واليمن، وبالتالي فإن هذه البلدان تحتاج إلى مساعدة من البلدان الدائنة لتخفيض خدمة الدين أو لإعفائها من جزء من هذه الديون لتوفير موارد مالية يمكن استخدامها في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عقد في عام ٢٠٠٩ قد أكد الحاجة إلى مساعدة البلدان ذات المديونية العالية عن طريق تخفيف عبء الديون مع مراعاة القدرة على تحمل عبء الديون. هذا مع العلم بأن هذه البلدان، باستثناء العراق، لم تستفد من الخطط المتعلقة بتخفيف عبء الديون التي نفذت في السنوات الماضية.

٦٥- كما قام بعض البلدان، ومنها الإمارات العربية المتحدة، بتوفير ضمان لودائع البنوك من أجل تحقيق الاستقرار للنظام المصرفي. وقامت الكويت بخفض سعر الخصم مع ضخ سيولة للنظام المصرفي. وقامت المملكة العربية السعودية كذلك بخفض الريبو (Repo) وخفض الاحتياطي الإلزامي من ١٣ إلى ١٠ في المائة، وتخصيص حوالي ٤٠ مليار دولار لمساعدة البنوك عند الحاجة. وفي قطر، قام الصندوق السيادي بشراء حصة من رأس مال البنوك لدعم الثقة في النظام المصرفي. وفي مصر، قرر البنك المركزي ضمان كل الإيداعات في البنوك.

٦٦- وفي الوقت الذي تستطيع فيه بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، الاستمرار في نهج سياسة مالية توسعية، فإن قدرة بقية البلدان على ذلك محدودة بمحدودية مواردها المالية، حيث سيؤدي الاستمرار في تنفيذ سياسة مالية توسعية إلى تفاقم العجز في الميزانية بما له من آثار سلبية على الاقتصاد المحلي. وقد بدأ بعض البلدان يعاني من ارتفاع عجز الميزانية، الأمر الذي قد يضطرها إلى زيادة المديونية أو إصدار سندات خزينة إضافية لتمويل هذا العجز.

وهذا يشير إلى صعوبة استمرار هذه البلدان في اتباع السياسة المالية ذاتها لفترات طويلة بالرغم من استمرار الحاجة إلى ذلك.

٦٧- وقام العديد من البلدان الأعضاء بزيادة الإنفاق، وخاصة في مجال الخدمات الاجتماعية وخفض الفقر، بحيث شمل ذلك زيادة الرواتب، بما فيها معاشات التقاعد، وخفض الضرائب على بعض السلع للحد من ارتفاع أسعارها من أجل تحسين القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة.

٦٨- وقد شهد عدد من بلدان المنطقة تحولات سياسية خلال عام ٢٠١١، نتج عنها انخفاض في النشاط الاقتصادي وتراجع في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، مما أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية كانت أحد أسباب الحراك الشعبي الذي شهدته تلك البلدان. وكان لهذه التحولات آثار سلبية على النمو في هذه البلدان في عام ٢٠١١ أو على الأقل في النصف الأول منه، وذلك بحسب الأرقام التي صدرت عن بعض منها. وقد جاء هذا الانكماش الاقتصادي ليضيف تعقيدات أخرى على الآثار التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية.

٦٩- وفيما يتعلق بخفض معدلات الفقر والبطالة، اتخذت عدة بلدان أعضاء إجراءات منها إنشاء صناديق اجتماعية تهدف إلى تقديم المساعدة المالية والفنية للفقراء من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية عن طريق إقامة مشاريع استثمارية صغيرة أو تقديم إعانات مالية مباشرة. وقامت بلدان أخرى بتقديم مساعدات مالية مباشرة على شكل إعانات لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة، أو بزيادة الرواتب ومعاشات التقاعد للغرض نفسه، أو بإنشاء مشاريع لخفض البطالة بين الشباب وخاصة من خريجي التعليم العالي.

٧٠- ويشكل دعم التكامل الإقليمي أولوية عالية بالنسبة إلى البلدان الأعضاء. وتعود أولى محاولات تعزيز هذا التكامل إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي، حين تم إنشاء مجموعة من المؤسسات التي تهدف إلى تنظيم وإدارة التعاون الإقليمي، ومنها على سبيل المثال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابعان لجامعة الدول العربية، وكذلك إنشاء عدد من صناديق التنمية، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي. كما تم الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف دعم التبادل التجاري بين بلدان المنطقة، وتم إنشاء عدد من المنظمات المتخصصة بهدف دعم التعاون والتكامل الإقليمي، ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، التابعتان لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

٧١- وعقدت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية دورتين لبحث السبل الكفيلة بالحد من آثار الأزمة المالية العالمية. ففي دورتها الأولى (الكويت، ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، دعت القمة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصادات البلدان العربية، ومنها تقديم الدعم للمؤسسات المالية الوطنية من أجل إعادة الاستقرار النقدي والمالي لهذه البلدان. كما دعت القمة إلى دعم دور المؤسسات المالية العربية في تنسيق السياسات المالية بين البلدان الأعضاء، وتعزيز الرقابة المصرفية وتطوير القوانين التي تنظم هذه الرقابة. وفي مجال الاستثمار، دعت القمة إلى تهيئة المناخ الملائم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مثل الزراعة والصناعة، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية.

٧٢- وفي دورتها الثانية، دعت القمة الاقتصادية العربية والتنمية والاجتماعية (شرم الشيخ، مصر، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والمشاركة الفاعلة في دعم الجهود الدولية لإعادة الاستقرار للاقتصاد العالمي. كذلك قررت القمة توفير موارد مالية للمشاريع المتوسطة والصغيرة في المنطقة العربية، وقد بلغ حجم المساهمة الكلية للبلدان العربية حوالي ٣٩٣ ١ مليون دولار، منها ٥٠٠ مليون دولار من الكويت. كما دعت القمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى البدء في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة.

٧٣- وبصورة عامة، يمكن القول إن البلدان الأعضاء بذلت جهوداً كبيرة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية وحققَت نجاحات متفاوتة في هذا المجال، إلا أن الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة لم تختف بعد، فالنمو الاقتصادي لا يزال دون المستوى المخطط له، ونسب البطالة ما زالت عالية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أقل من مستواه قبل الأزمة في عدد كبير من هذه البلدان. كذلك تأثر عدد من البلدان الأعضاء اقتصادياً بالتطورات السياسية التي شهدتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، حيث أدت هذه التطورات إلى خروج رؤوس المال من أسواق المال، الأمر الذي انعكس سلباً على النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

٧٤- وسُجل أيضاً ارتفاع في العجز المالي في عدة بلدان، ومنها مصر حيث ارتفع العجز المالي بنسبة فاقت ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولبنان بأكثر من ١٠ في المائة، والأردن بنسبة ٥,٣ في المائة. وفي اليمن، قدر العجز في الميزانية قبل الأحداث الحالية بنحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السودان بحوالي ٥ في المائة، وفي الجمهورية العربية السورية قبل الأحداث الأخيرة بنحو ٦,٥ في المائة، وهو أمر يحد من قدرة هذه البلدان على التدخل لزيادة الإنفاق العام من أجل تحفيز الاقتصاد.

٧٥- وعليه، فإن هذه البلدان بحاجة إلى اللجوء إما إلى الاستدانة الخارجية مما يفاقم أزمة الديون، أو إلى إصدار سندات حكومية لتمويل العجز مما قد يؤدي إلى امتصاص السيولة من القطاع الخاص وبالتالي التأثير سلباً على الطلب المحلي. وهذا بدوره يؤثر سلباً على أداء الاقتصاد، خاصة في ظل استمرار انخفاض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى قدرة هذه البلدان على خفض نسبة البطالة، الأمر الذي قد يفاقم المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها.
